بهرا الضياء
العدد ٣٣١ - الأحد ١١ كانون الأول ٢٠٠٥م- ٦٧٥٥ آ

دراسة: لموعد قياس ضغط الدم تأثيراته على النتائج

بهرا - وكالات

يبدو أن تبدلات ساعات اليوم وأزمنتها قد يلعب دورا مهما في تغيير أرقام قياسات ضغط الدم الشرياني لدى الشخص.

فقد أظهرت دراسة حديثة، أن فحوص ضغط الدم تختلف نتائجها بنسبة قد تصل إلى ٤٠ في المائة، وذلك تبعا للوقت الذي يتم فيه القياس.

تقول الدكتورة سينثيا توماس، المشرفة على الدراسة التي قدمتها في سان فرانسيسكو: "إن الانتباه إلى تلك التأثيرات المتعلقة بالزمن ضروري لدى تشخيص ارتفاع الضغط الشرياني وخطة علاجه."

وشملت الدراسة، التي عرضتها الدكتورة توماس أثناء الاجتماع السنوي العشرين للجمعية الأمريكية لارتفاع ضغط الدم، حوالي ٢٤ ألف شخص، أجريت لهم قياسات للضغط الشرياني في عيادات بنسلفانيا، وامتدت ما بين ٣-٧ سنوات.

من المعروف أن الضغط الشرياني تتبدل قياساته تبعا لساعات اليوم ولفصول السنة، وولهذا فقد عمدت توماس إلى دراسة هذه التغيرات ومعرفة طبيعتها.

فقد سجلت أربعة مستويات مختلفة لضغط الدم: الضغط الانقباضي أكثر من ١٢٠ أو ١٤٠ والضغط الانبساطي أكثر من ٨٠ أو ٩٠.

الضغط الانقباضي هو الرقم الاعلى الذي تتم قراءته اثناء القياس، ويعتبر عاليا عندما يزيد عن ١٤٠.. بينما يشكل الرقم الأصغر قياس الضغط الانبساطي، ويعتبر عاليا إذا زاد عن ٩٠.

أما الحالة التي تسمى ما قبل ارتفاع الضغط الشرياني، فهي عندما تكون قيمة الانقباضي ١٢٠- ١٣٩ والانبساطي ٨٠ - ٨٩. وأظهرت الدراسة أن أقل قياس للضغط كان خلال فترتي الصباح ومنتصف النهار.

كما أن قيمة القياس في فصل الصيف كانت أقل، بينما بلغت أعلاها في نهاية اليوم وخلال فصل الشتاء.

ولوحظ عدم تأثر قيم تلك القياسات بأي من عوامل السن، الجنس، العرق، او وجود تاريخ مرضي لارتفاع الضغط، ولا حتى العلاج الذي يستخدمه المريض لخفض الضغط.

ويذكر أن إهمال ارتفاع الضغط الشرياني دون علاج قد يؤدي لنتائج صحية خطيرة مثل الجلطات، الذبحة القلبية، قصور القلب أو الكلية، والذي أطلق عليه "القاتل الصامت".

آفاق تكنولوجيا المعلومات

أشهر كتّاب عصر المعلومات.. ألفين توفلر

فؤاد يوسف قرانجي/ بغداد

الفين توفلر Alvin Toffler كاتب اميركي معاصر إشتهر بمؤلفاته الثلاثة الأخيرة التي وصلت الينا مترجمة وهي: صدمة المستقبل، الموجة الثالثة، تحول السلطة. وفيما صدر كتابه الثاني الموجة الثالثة عام ١٩٨٠ في اميركا أثنى عليه معظم النقاد السياسيين والمهتمين في تقانة المعلومات في اميركا واوربا وأطلقوا عليه "كتاب العصر" وذلك لأنه تنبأ بالمستقبل إعتماداً على نظريات اجتماعية ونفسية وسياسية واعلامية بما سيحدث في العالم من جراء إصطدام وسائل تقانة المعلومات بحياة الناس ولا سيما الانترنت والهاتف الخلوي وتأثير التقانة المباشر في سلوك الناس وتصرفاتهم ورغباتهم التي قد تهتز وتتغير تغيراً حاداً ولا سيما اذا كانت إستخداماتهم كثيرة مثل الأقطار الاوروبية وتؤدي بالتالي الى تغيرات اجتماعية واقتصادية في حياة الأفراد وقد تكون التغييرات في المجتمعات الاخرى كالدول النامية مؤثرة لأنها تخلق هوة بين المتعلمين وغير المتعلمين وبين مستخدمي تقانة المعلومات والذين لا يعرفون إستخدامها بعد.

وقد تنبأ توفلر بجدوى تغييرات في السلطة والثروة، إذ ربما تسعى بعض الحكومات والدول الكبرى الى إستخدام "التكنولوجيا" العسكرية المتفوقة على بعض البؤر المعادية لها كما فعلت اميركا في أفغانستان والعراق مثلا، حيث تستسهل الأمر نظراً لقوتها المتميزة والمتفردة، كما تسعى الدول الكبرى الآن الى إستخدام التقانة الى نشر العولمة والسوق الحرة لكسر الحواجز الكمركية التي تفرضها الدول النامية لدعم صناعتها وزراعتها.

والكاتب يعتبر منصفاً في نظرته الى العالم الثالث، إذ ركز في مؤلفاته بما سيؤل اليه بعد إنتشار تقانة المعلومات في بلدان العالم الثالث، وهو ذو نظرة تحررية الى حد ما بسبب كونه رجلا عصامياً إشتغل في شبابه عاملا للحام لمدة خمس سنوات أثناء دراسته الجامعية الاولية، كما انتمى الى مجموعة عمالية إشتراكية وسعى الى تفهم الاشتراكية.

والمؤلف استاذ في علم الاجتماع وكان يقوم بالتدريس في جامعة "ستي" وكتب العديد من المقالات، والف بضعة كتب في موضوعات علم الاجتماع وعلم اجتماع النفس من بينها "مستهلكو الثقافة" قبل ان يشتهر في عام ١٩٧٠. كما كان محررا ومشاركا في موسوعة بعنوان "مدرسة البيت في المونية" التي حازت على جائزة تقديرية، وكان ايضا محررا دائما في مجلة الطالع أو التنبؤ بالمستقبل "Fortune" التي تعرف بدراستها الاجتماعية والنفسية والسياسية عن المستقبل منذ عام ١٩٦٥ وبعد ذلك طلبت منه جامعة "كورنيل" إجراء بحوث في "أنظمة القيم المستقبلية".

وقد أصدر كتابه المشهور الاول "صدمة المستقبل" عام ١٩٧٠ وترجم في القاهرة ١٩٧٤. ويشير الكتاب الى المعاناة التي تصيب الأفراد بالتشتت والتمزق النفسي أو الاجتماعي عندما يفرض عليهم الكثير من التغيير خلال فترة وجيزة جداً من الزمن بتأثير عوامل عديدة اهمها التقانة ولا سيما تقانة المعلومات.. محاور صدمة المستقبل ما يأتي:

١. ان صدمة المستقبل لم تعد ذلك الخطر البعيد المنتظر فحسب، بل فعلاً مرضاً أصيب به عدد متزايد من الافراد كل يوم وهو يتخذ شكل حالة نفسية - بايولوجية وهذا المرض الاجتماعي يسمى "مرض التغيير".

٢. يبدو من المذهل ضآلة ما نعرفه فعلاً من القدرة على التكيف في مجتمع أو بيئة كثيرة التغيير. إذ ان كثيراً من المثقفين والمتعلمين يدعون الى الإسراع في استخدام تقانة المعلومات أو الى "اعداد الناس لمستقبل" ولكن بعض الدول النامية مثل العراق لا تزال تفكر في الواقع والحالية اكثر من تفكيرها بما سيحدث لها في المستقبل القريب من تأثيرات تغير من نفسية الافراد وسلوكهم الاجتماعي من جراء دخول الحاسوب والانترنت في معظم البيوت وكل موقع عمل او من جراء قضاء الشباب ساعات طويلة امام الحاسوب ليلعب او يدخل الى نافذته العالمية الرائعة "الانترنت". ان التغييرات التي تجرى في عصر المعلومات هي أسرع التغييرات التي مرّ بها الانسان في تاريخه كله.

إبتكار جديد يتيح احتضان الأطفال عبر الإنترنت

بهرا - وكالات

قال باحثون الأسبوع الماضي إنهم يطورون نظاما جديدا يهدف الى نقل الاحاسيس عبر شبكة الانترنت مما يتيح إمكانية احتضان الاطفال او حتى لمس حيوان أليف عبر الشبكة العنكبوتية.

وقال جيمس تيه من مركز أبحاث التفاعل والترفيه التابع لجامعة نانيانج للتكنولوجيا إن الابتكار الجديد يهدف لمساعدة الناس على التواصل مع الحيوانات الاليفة والاطفال أينما كانوا. وقال تيه لصحيفة ستراتيت تايمز إن "تربية الدواجن عن طريق الانترنت" هو محور الاهتمام الاول للمشروع وأنه يشعر بأن الدواجن تلقى معاملة سيئة ولكنها "حيوانات أليفة شديدة الذكاء". ويشرح تيه طريقة عمل الجزأين اللذين يتكون منهما النظام قائلا إن "هناك كاميرا تصور كيف يتحرك الحيوان الداجن داخل قفصه وهو يرتدي سترة بها أجهزة استشعار لاسلكية لنقل الاحساس". ويتم نقل المعلومات عبر شبكة الانترنت إلى مكان مستخدم جهاز الكمبيوتر حيث يوجد نموذج للطائر أو الحيوان يتحرك مثل نظيره الاصلي.

مسبار ياباني ينجح في الهبوط على سطح نيزك

بهرا - متابعات

قالت وكالة الفضاء اليابانية إن مسبارها الفضائي "هايابوسا" نجح في الهبوط على سطح النيزك "إيتوكاوا" بهدف جمع عينات منه والعودة إلى الأرض. لكن لم يتضح بعد إن نجح المسبار في جمع أي عينات كما هو مقرر. وكان المسبار "هايابوسا" قد أطلق عام ٢٠٠٣ نحو النيزك المذكور لجمع عينات من سطحه والعودة إلى الأرض في حزيران /يونيو عام ٢٠٠٧. يذكر أن الموعد الأقصى الذي يجب على المسبار أن يغادر فيه مدار النيزك هو مطلع الشهر المقبل، حيث سيبدأ بعدها رحلة الإياب نحو الأرض يقطع خلالها ٢٩٠ مليون كيلومترا. وقالت الوكالة الفضائية اليابانية" جاكسا" إن المسبار هبط على النيزك ليلة الأحد رغم الإعلان الأولي عن فشل المحاولة. غير أن المراقبين في مركز التحكم الأرضي فقدوا الاتصال به لمدة ثلاث ساعات بينما كان على بعد أمتار من النيزك. كما يبدو أن المركبة قد أخفقت في طرح معداتها التي ستستخدم في جمع العينات النيزكية. وقد صمم المسبار بحيث يطلق طلقة معدنية نحو السطح يفترض بعدها أن يقوم بجمع الغبار المتطاير من تأثير اصطدام الطلقة بالسطح. ويعكف العلماء على دراسة النيازك باعتبارها مصدرا لأسرار تبين كيفية نشوء الأجرام السماوية، حيث أن النيازك من الأجسام التي بقيت دون تغيير على مدى الحقب التي مرت بها، على عكس الأجرام الأكبر مثل الكواكب والأقمار

يذكر أن طول نيزك "إيتوكاوا" يبلغ ٦٩٠ مترا وعرضه ٣٠٠متر، وله جاذبية تعادل ١/١٠٠,٠٠٠ من جاذبية الأرض.

الزعرور يقي من تسوس الأسنان

بهرا - متابعات

اكتشف العلماء أن هناك مركبا في فاكهة الزعرور Cranberries يمكن أن يمنع البكتيريا من الالتصاق بالأسنان ويمنع تشكل تجمعات مادة "البليك" المضرة بالأسنان. لكن الباحثين يحذرون من أن الكثير من المنتجات التي تحتوي الزعرور تحتوي أيضا السكر وأن استهلاك كميات كبيرة منها قد يساعد في تسوس الأسنان. ويقول الدكتور "هيو وان كو" من مركز جامعة "روشيستر الطبي" في نيويورك والذي أجرى البحث، إن الهدف كان استخلاص الخواص الوقائية للزعرور وإضافتها إلى معجون الأسنان أو غسول الفم. وقال إن السبب وراء فاعلية الزعرور الكبيرة في حماية الأسنان لا يزال غير واضح . كما كان الباحثون قد اكتشفوا سابقا أن الزعرور له خواص تساهم في تخفيف إصابات المجاري البولية التي تسببها أيضا أنواع من البكتيريا الضارة. وقد أمضى الباحثون نحو سبعة أشهر حتى حصلوا على نتائج أظهرت أن الزعرور كان فعالا بنسبة ٨٠% في وقاية الأسنان. ووجد الباحثون أن مركب الزعرور لا يمنع فحسب البكتيريا الجديدة من الالتصاق بالأسنان، بل بدا أيضا أنه يعيق إنزيمات البكتيريا التي تلعب دورا أساسيا في تشكل طبقة "البليك". غير أن الدكتور "كو" أشار إلى الحاجة لمزيد من الاختبارات للسعي لعزل المركبات الفاعلة في الزعرور قبل النظر في إجراء اختبارات سريرية على مرضى. لكن الباحثين والاختصاصيين في طب الأسنان يقولون إنه باعتبار أن الزعرور يحوي مادة شديدة الحموضة، ورغم أن الريق في الفم يسعى إلى جعل مستوى تركيز الحموضة طبيعيا، إلا أنه يعجز عن ذلك

أحيانا مع الإسراف في تناول مواد عالية الحموضة. ويخلص الباحثون إلى أنه ينبغي الاعتدال في تناول الزعرور رغم فائدته تجنبا لمشاكل محتملة.

يوميات اقتصادية

تقليد المنتجات العراقية

غازي المنشداوي

ظهرت في أسواقنا المحلية حالة غير مرغوبة وتتعلق بتقليد المنتجات العراقية من خلال إستخدام اسمها التجاري وإظهارها بمظهر المنتج النهائي، حيث تقوم بعض الشركات غير العراقية بإنشاء خطوط إنتاج لهذا الغرض ومنها مدافئ عشتار النفطية التي تتميز بجودة عالية ويهتم بها المستهلكون من خلال الإقبال على شرائها من الأسواق والمحال التجارية وإن كانت أسعارها تفوق أسعار المدافئ النفطية المنتجة خارج العراق والتي تتصف بتدني جودتها واحتوائها على العيوب.

والمنتجات المقلدة ليست بنفس المواصفات المحلية وإن كانت تحمل شكلها واسمها، إذ أنها تحتوي على خواص لا تتوفر فيها شروط السلامة والأمان كما أن إستعمالها يؤدي الى انبعاث غازات وحصول لهب مفاجئ أثناء الإستعمال وهذا ما يسيء الى سمعة صناعتنا الوطنية ويضعف ثقة المواطن بها رغم ما تتصف به المنتجات الأصلية من سمعة طيبة. ويقوم بعض التجار بعرض البضائع المقلدة والترويج لها على أساس أنها منتجة من قبل الشركات العراقية.

ومن يقوم بهذا العمل ليس أصحاب الشركات المقلدة بل تجار وصناعيون عراقيون يقومون بالإتفاق مع شركات خارج العراق بهذا الخصوص، ومن أبرز تلك الشركات شركة مصرية واخرى ماليزية. ويتضمن الإتفاق قيام الشركة المقلدة بإنتاج كميات كبيرة من هذه المنتجات من خلال تقليدها بالكامل باستخدام مواد بديلة تتصف بانخفاض أثمانها ثم القيام بتصنيعها وتغليفها بغلاف مشابه لكي يقتنع بها المشتري عند نقلها لاسواقنا المحلية.

وليست المدافئ هي الوحيدة التي تخضع للتقليد حيث أن هناك منتجات اخرى دخلت أسواقنا المحلية من باب التقليد ومنها أدوية سامراء التي تحظى بثقة المواطنين ويتم التقليد بالطريقة نفسها وهذا ما يتيح تحقيق أرباح عالية لمن يتولى موضوع التقليد وتلك مخالفة يتوجب ان لا تتفرج عليها الشركات الأصلية إذ يتطلب ذلك إقامة الدعاوي ومطالبة الشركات المقلدة بتعويضات والسعي لإصدار قرارات تتضمن سحب للبضائع من الأسواق.

والمشكلة التي تواجهها الشركات المحلية أنها لا تود ان تعلن ذلك في وسائل الإعلام خوفا من تتزعزع ثقة المواطن بمنتجاتها، إذ أن مثل هذه الإعلانات تجعل المستهلك حائرا عند الشراء لأن الشك ينتابه بين إقتنائه للسلعة الأصلية أو حصوله على سلعة مقلدة، وهو ما يتطلب إتخاذ إجراءات من قبل تلك الشركات قبل إضافة آخر جديد لكي يستطيع المستهلك التمييز بين الإثنين، لكن هذا الإجراء يتطلب تكاليف إضافية تتعلق بالإعلان والإضافة. ويبدو أن الشركات المقلدة من مستويات متدنية بحيث أنها لا تجيد التقليد، فالتقليد حالة سائدة في العالم لا سيما في دول آسيا التي لا تقوم باستنساخ السلعة الأصلية فحسب، وإنما بإضافة أو تغيير بعض المواصفات في الصنع والاسم لإعطاء بعض الحصانات من الدعاوي التي تقام ضدها ولكن بعض الشركات العربية والأجنبية ربما استباحت وضع العراق وأخذت تقلد منتجاتنا خارج الإطار المعتاد في التقليد.

هل تتعرض الصناعات العراقية إلى حرب إقتصادية؟

بهرا - غازي المنشداوي

شهدت الصناعة الوطنية تدهورا كبيرا وتراجعا في جميع المجالات بعد تأثرها بالظروف التي رافقت سقوط النظام السابق وانحسار الدعم المادي وتوقف العديد من المصانع عن العمل بسبب السرقة ودخول السلع والبضائع الأجنبية الى السوق العراقية. ويشير إختصاصيون في الإقتصاد العراقي الى أن دخول السلع الأجنبية الى العراق وعدم فرض الرسوم والضرائب عليها جعلها تنافس الصناعات العراقية مما انعكس سلبا على أسعارها. واعتبر أسامة عبد العزيز النجفي وزير الصناعة والمعادن هذا الموضوع حربا إقتصادية على الصناعة العراقية وقام بوضع الخطط والإجراءات الكفيلة بالنهوض بالصناعات الوطنية لتمارس دورها في التنمية الإقتصادية ويقول التاجر عباس المياحي أن الصناعة العراقية كانت تحظى باهتمام المستهلك العراقي بعد ان استطاعت المصانع والمعامل ان توفر منتجات وسلعا تتمتع بالخصائص الكفوءة التي تنال رضا المستهلك العراقي، إلا أنه أكد أن السوق العراقية تعج بالمنتجات التي تأتي من الدول المجاورة وبأسعار زهيدة وهي لا تخضع لأي قانون داخل العراق بعد ان فتحت الحدود مصاريعها وأصبحت الصناعة المحلية تواجه مشكلات عدة من بينها ضعف التخصيصات والإستثمارات. يشير كاظم الخفاجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي الى أن أكثر المعامل توقفت عن العمل بعد السقوط فضلا عن فتح الحدود أمام البضائع والسلع الأجنبية بحيث انعكس هذا الحال على وضع الصناعة العراقية بسبب دخول أجهزة وسلع زهيدة الثمن ورديئة النوعية في الوقت الذي يفضل المواطن العراقي الأجهزة والسلع الزهيدة الثمن. أما محمد عبد الهادي صاحب معمل لبيع الألبسة الرجالية فيؤكد أن معاملنا حاليا يسودها الإنتاج المتدني بسبب ضعف الطلب والإستيراد غير المتقن والحاجة الى إسناد ودعم حكومي لإغناء السوق المحلية ويعود رئيس اتحاد الصناعات العراقي الى القول أن القطاع الصناعي العراقي الخاص يجب ان يعطي دورا أكبر في رسم المساحة الإقتصادية ودفع ضوابط للإستيراد وإخضاع البضائع المستوردة لضوابط السيطرة النوعية. ويشير الى أن الوضع الصناعي الذي شهده العراق مؤخرا أدى الى هجرة عدد من الصناعيين العراقيين الى الخارج لذلك يجب إخضاع جميع السلع والمواد المستوردة للتدقيق من قبل الجهاز المركزي للسيطرة والتقييس قبل دخولها وحتى وصولها الى المستهلك حماية للإقتصاد العراقي والثروة الوطنية من خلال وضع الرسوم الكمركية على البضائع والسلع المستوردة وإعفاء المواد الأولية للمعامل من الرسوم يضاف اليها إعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل مدة ٥ سنوات وتحديث وتأهيل المصانع والشركات. وبسبب عدم قدرة الشركات والمعامل التابعة لوزارة الصناعة فقد منحت الوزارة العمال في بعض الشركات فترة استراحة مدة شهر بالتناوب واحتساب رواتبهم وفق الدرجات الوظيفية الأربع لقلة أوامر العمل وعدم تحقيق الايرادات الكافية. وتسعى وزارة الصناعة الى إقامة مجمعات ومدن صناعية كبيرة تتوزع في أنحاء العراق للإرتقاء بالواقع الصناعي العراقي وكذلك عرض بعض الشركات الحكومية الى الإستثمار الخاص حيث أكد وزير الصناعة أن الوزارة عرضت "٨" شركات عاملة ومهمة للإستثمار الخاص وهي صناعة الأدوية ومعامل السمنت لتطوير التنمية الصناعية. وقد استطاعت الوزارة تأمين عدد من العقود مع وزارات مختلفة لتجهيزها بالمواد الأولية كخطوة اولى نحو تحقيق الإنتعاش الإقتصادي للبلد وإعادة الروح الى معامل وشركات الوزارة حيث يشير عادل كريم وكيل الوزارة الى أن الوزارة استطاعت تأمين عدد من القروض المالية لعدد من شركات القطاع الهندسي للإرتقاء بواقع هذا القطاع حيث نجحت بإبرام عقود ضخمة مع وزارة النفط وشركات الوزارة بقيمة ثلاثة مليارات دينار ويؤكد عدد من المديرين العامين أن المشاكل التي تواجه القطاع هو تردي الوضع الأمني وانقطاع التيار الكهربائي مع عدم توفر المواد الأولية وخاصة الإستيرادية ولجأت الشركات الى شراء المولدات الكهربائية الضخمة للقيام بأعمالها ويؤكد صناعيون أن عدة مئات من المعامل الأهلية تم إنشاؤها خلال السنتين الأخيرتين دون ان تخضع للرسوم والشروط الصناعية الواجب توفرها لمثل هذه المصانع بحيث أثرت على نوعية الإنتاج وأسهمت في تردي الصناعة الوطنية في الوقت الذي طالبوا فيه الجهات المعنية بحماية الإنتاج الوطني وكذلك المستهلك من البضائع والسلع التي تدخل العراق يوميا دون خضوعها الى ضوابط أو تشريعات قانونية بالشكل الذي جعل المستهلك العراقي يلجأ اليها دون معرفته بالأضرار التي قد تسببها على الصحة العامة.

بعد ان أشبعنا العالم دهرا.. نمد أيدينا لإطعام أنفسنا

تراجع خطير للإنتاج الزراعي مقابل الاعتماد على المصادر الخارجية

عصام حازم/ بغداد

عُرف عن العراق بأنه ما يزال بلدا زراعيا وأن غالبية سكانه يعملون في القطاع الزراعي، وكان العراق في العهد الملكي يعتبر من الدول الزراعية التي يسد إنتاجها السوق المحلية من مختلف المنتجات الغذائية فيما يصدر الفائض الى السوق الخارجية كالتمور بأنواعها والرز الشهير "العنبر" كما لم يذكر بأن العراق كان آنذاك يستورد الماشية أو الطيور بأنواعها.

لقد ساعدت هبة الله لشعب العراق بان منحه تربة جبلية واخرى رسوبية خصبة واثنين من أكبر أنهار العالم هما دجلة والفرات يجتازان البلاد من الشمال والشمال الغربي حتى الجنوب وأنهارا اخرى في الشمال والشمال الشرقي كالخابور والزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالى إضافة الى فروعات دجلة والفرات والسدود والبحيرات الإصطناعية، كل هذه الثروات مع مناخ متنوع الفصول يساعد على إنتاج المحاصيل الشتوية والصيفية والربيعية.

هذه الموارد والنعم الإلهية التي يمتلكها العراق لم تستثمر كما ينبغي لإصلاح الأرض وزيادة الإنتاج الزراعي، ولو كانت هذه الثروات الطبيعية لدى شعب آخر لأصبحت البلاد خضراء ولاستعادت لقبها السابق "أرض السواد"، ولكن عراق اليوم هو ليس عراق الأمس وأن المساحة الخضراء باتت تضيق شيئا فشيئا.

على الرغم من المبالغ الطائلة التي رصدتها الحكومات العراقية على مدى نصف قرن من الزمن بدءا من عام ١٩٥٨ ولغاية نيسان ٢٠٠٣ لإصلاح الأراضي وإقامة السدود والخزانات المائية الإصطناعية وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية التي تسقى سيحا واستيراد المكائن والآلات والمبيدات وتشكيل المؤسسات والمختبرات الزراعية، رغم كل هذه الجهود والموارد لم يتمكن القطاع الزراعي من النهوض وسد حاجة السكان من المحاصيل والمنتجات الزراعية ولا حتى من سد حاجته من لحوم الماشية والطيور بسبب الإهمال في إقامة مزارع تربية الماشية وحقول الدواجن. ولأجل الوقوف على جانب من التراجع الخطير للقطاع الزراعي لا بد لنا من ذكر بعض الأسباب الرئيسة التي تتلخص بما يلي:

١. إقحام النظام الصدامي العراق في حروب مدمرة غير مبررة استنزفت فيها القوى العاملة في القطاع الزراعي بدرجة كبيرة ولسنين طويلة ومن نجا من هذه الحروب، عاد الى أرضه متعبا مجهدا، كثيرا منهم عزف عن العمل في الزراعة، مما عرض الأرض الزراعية الى الإهمال.

٢. أثر الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق لمدة "١٣" سنة بسبب السياسة الطائشة للنظام الى توقف مشاريع التنمية الزراعية واستيراد المبيدات والمكائن وغيرها من متطلبات الإنتاج الزراعي.

٣. إنتقال الأيدي العاملة من القطاع الزراعي الى القطاعات الاخرى وخاصة قطاع الخدمات وقطاعي التشييد والنقل والورش الصناعية بسبب أجورها المرتفعة والمضمونة وعدم وجود العقبات والمشاكل كتلك التي يعاني منها القطاع الزراعي.

٤. توجه الإستثمار المحلي نحو القطاعات غير الزراعية وخاصة الخدمات والتشييد.

٥. تعرض مساحات زراعية واسعة جدا للأوبئة وعجز الدولة عن مكافحتها كما ينبغي أو أن إستجابتها كانت متأخرة مما ألحق الضرر الكبير في الإنتاج الزراعي وخاصة التمور نتيجة إصابتها بالدوباس وبساتين الحمضيات بسبب حشرة الذبابة البيضاء.

٦. لم يعلن لحد الآن عن حجم التخصيصات التي رصدت للنهوض بالقطاع الزراعي من ميزانية الدولة غير المعلنة ولا حتى عن حجم المنح الدولية المخصصة لهذا القطاع ضمن سياسة إعادة إعمار العراق.

٧. تعرض العديد من المشاريع الزراعية بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ الى التدمير وسرقة ممتلكاتها من مكائن وآليات ومختبرات ومواد وبذور وغيرها.

٨. غياب الخطط الزراعية وعدم تنظيم نوعية الإنتاج من منطقة الى اخرى وتشديد الرقابة على المزارعين وغيرها من الوسائل التي تساهم في توجيه وتنويع الإنتاج. لقد أدى ذلك الى اطلاق الحرية للمزارعين والفلاحين في اختيار نوع المحصول الزراعي الذي يرغبون بزراعته والذي يدر اكبر قدر من الارباح.

عندما نتحدث عن تدهور الإنتاج الزراعي، لا يشمل بذلك الأراضي التي تقع داخل إقليم كردستان التي حافظت على إنتاجها خلال "١٥" سنة الماضية حيث يزود الإقليم اليوم السوق العراقية بما يفيض عن حاجته من المحاصيل والمنتجات الغذائية وخاصة الفواكه والخضراوات.

أن إستمرار الإعتماد على الإستيراد الخارجي لسد حاجة العراق من الغذاء سيحمّل خزينة البلاد أعباءا ثقيلة وسيؤدي الى إستمرار التراجع في الإنتاج الزراعي المحلي وبالتالي ترك الفلاحين لملايين من الدونمات الزراعية عرضة للآفات والتصحر بفعل عوامل الطبيعة بعد أن كانت الدولة قد أنفقت عليها الملايين لإستصلاحها.

إزاء هذا الوضع الخطير لابد من وضع سياسة زراعية ناجحة تستهدف معالجة المشاكل المتفاقمة في القطاع الزراعي ورسم الخطط لزيادة الانتاج وتحسينه وحماية أسعار بيع المحاصيل والمنتجات الوطنية لتشجيع الفلاحين والمزارعين ليس هذا فحسب، بل على الدولة ان تنظم إستيراد المنتجات الغذائية الزراعية الأجنبية بحيث تحمي الانتاج الوطني وتبعده عن سوق المنافسة مع المنتجات الغذائية المستوردة. والا فأن العراق سوف لن يصنف بعد اليوم من الدول الزراعية ولا حتى من الدول الصناعية بعد ان دمرت قاعدته الصناعية خلال الحروب الماضية، بل سيوضع العراق في خانة الدول التي لا تنتج أي شيء وتستهلك كل شيء.